بروز وتطور علم السياسة في الإمارات العربية المتحدة حالة علم قيد التأسيس

د. عبد الخالق عبد الله

حقق علم السياسة خلال الأربعين سنة الماضية انتشاراً واسعاً في كل أنحاء العالم. فقد ارتفع عدد العلماء والباحثين والمحللين السياسيين، وازداد عدد الأقسام العلمية ومراكز البحوث والدراسات السياسية، وتضاعف عدد المؤتمرات والندوات السياسية التخصصية الذي أدى بدوره إلى زيادة ملحوظة في عدد المجلات والدوريات والمؤلفات النظرية والتطبيقية، والتي شهدت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. لقد أخذ علم السياسية يتسع باتساع السياسة ويتزايد بتزايد تسييس الحياة المعاصرة، كما تعاظم تأثير السياسة على الإنسان بحيث أصبح من الجائز تسمية هذا العصر من بين أمور عديدة بعصر التسييس. (١) وبرغم أن انتشار علم السياسة قد شمل معظم دول العالم في الشمال والجنوب، بيد أن الانتشار والانتعاش الأهم حدث في الولايات المتحدة الأمريكية. إن الولايات المتحدة هي الآن مركز الثقل العالمي بالنسبة لبروز وتطور علم السياسة في صيغته العلمية الحديثة. فهي تستأثر بنحو ٩٠٪ من إجمالي عدد علماء السياسة في العالم، بما يقارب ٨٠٪ من عدد مراكز البحوث والدراسات السياسية والجزء الأهم من الإنتاج الفكري والنظري والذي أدى إلى هيمنة المدارس والمناهج الأمريكية على علم السياسة بما في ذلك الاتجاهات الجديدة والمستقبلية. (٢) إن الهيمنة الأمريكية هي من العمق بحيث أنها شملت حتى علم السياسة في أوروبا. فبرغم بروزه التاريخي السابق، فإن علم السياسة الأوروبي يعاني من «الأمركة» ويعيش «أزمة هوية» ولم يتمكن حتى الآن من تأكيد استقلاليته وبلورة مشروعه الخاص به، بل إنه أخذ يتراجع وينغلق على أطره ومناهجه التقليدية. (٣) ولاشك أن واقع علم السياسة في بقية دول العالم ليس بأحسن حالاً. فعلماء السياسة في الدول النامية يستوردون أدواتهم ومناهجهم واستنتاجاتهم من الخارج. كما أن بحوثهم السياسية متهمة بأنها أبحاث من الدرجة الثالثة على أحسن تقدير، أو أنها أبحاث منقولة ومتخلفة في إطارها الزمني. ولازال عملهم يعاني من التبعية والهامشية، وهو بالتالي ـ

* أستاذ مساعد ـ قسم العلوم السياسية ـ جامعة الامارات العربية المتحدة

شكلاً ومضموناًـ امتداد لعلم السياسة في دول المركز (٤).

لكن برغم التفاوت الشديد في سعة الانتشار وفي أماكن التواجد، فإن من المهم الإشارة إلى أن علم السياسة هو ومن حيث البروز والتطور التاريخي، علم قديم وحديث في نفس الوقت. فمن ناحية أولى، يبدو علم السياسة وكأنه غارق في القدم وربما كا بحق من أقدم العلوم على الإطلاق. فجذوره الفكرية والفلسفية تعود إلى أكثر من ٢٠٠٠ سنة، وترتبط بالفكر المثالي لافلاطون الذي كان يعتقد بأن السياسة هي السعي من أجل خلق المجتمع الفاضل والعادل. كما ترتبط الجذور الفلسفية والعلمية لعلم السياسة بالكتابات الواقعية لأرسطو الذي كان يتباهى بأن علم السياسة هو ارقى أشكال العلوم. (٥) من ناحية أخرى، برغم كل هذا التاريخ، فإن علم السياسة هو أيضا، وبكل المعايير المعاصرة للعلوم، علم حديث النشأة والتأسيس. بل أن علم السياسةـ ومن حيث مادته العلمية واستقلاليته المنهجية ووضوح مادته التحليليةـ هو ربما من أكثر العلوم حداثة على الإطلاق. لم يصبح علم السياسة علما مستقبلا وقائما بذاته إلا مع بروز «الثورة السلوكية» خلال عقد الخمسينيات من هذا القرن، والتي أكدت على ضرورة تطبيق المنهجية العلمية والأخذ بالأساليب الكمية والإحصائية في دراسة الظواهر السياسية. (٦) لذلك فإن العمر الحقيقي لعلم السياسةـ كعلم قائم بذاته ـ ليس ٢٠٠٠ سنة وإنما ٤٠ عاما فقط.

إن تحديد متى برز علم السياسة وما هو عمره الحقيقي، مرتبط أشد الارتباط بالسؤال عن ماهية علم السياسة؟ وما هي حقيقته وطبيعته؟ وماهي مادته ومنهجيته ووحدته التحليلية؟ وكيف يختلف عن العلوم الاجتماعية الأخرى؟ لقد أصبح من الشائع القول أن علم السياسة هو ذلك العلم الذي يدرس ويحلل الدولة والسلطة والنفوذ وكل ما له علاقة بالحكومة وأشكالها وعلاقات بعضها ببعض. بيد أن هذا التركيز التقليدي على الدولة كمادة تحليلية أولى لم يعد ينسجم مع الفهم المعاصر لعلم السياسة. ففي شكله العلمي الحديث يركز علم السياسة على دراسة السلوك السياسي الملحوظ للفرد فقط وليس على الدولة ككل. ومن الضروري أن تتم دراسة السلوك السياس دراسة موضوعية ومجردة ومحايدة وبعيدة عن الرغبات والاتجاهات والميول الذاتية لعالم السياسة. كل ذلك ينبغي له أن يتم عبر الطرق الكمية والاحصائية والتحليلية وبهدف التوصل لاكتشاف الثوابت والقوانين في الحياة السياسية. إن هذا التركيز على دراسة السلوك السياسي ـ كوحدة تحليلية أساسية كفيل ـ كما يعتقد البعض من علماء السياسة، بإضفاء صفة العلمية على علم السياسة وكفيل بالارتقاء به إلى مصاف العلوم التجريبية والتطبيقية.

لقد حاول علماء السياسة عبر هذا التركيز الابتعاد بهذا العلم عن المناهج الوصفية والتقليدية(٧). وظل هذا الاعتقاد بعلمية علم السياسة قائما خلال العقود الثلاثة الماضية وحتى

بروز الاتجاهات المابعدية (ما بعد الثورة السلوكية). جاءت الاتجاهات المابعدية الجديدة في علم السياسة لتعلم عن عدم جدوى التجرد والحياد في الدراسات السياسية، وسقوط مقولة الفصل بين الحقائق والميول الذاتية، والتأكيد أن هذا الفصل غير ممكن وغير ضروري بل هو غير مرغوب أصلاً في الدراسات الإنسانية عموماً. وبذلك سقط أيضا الادعاء بعلمية علم السياسة الذي ظل سائداً خلال الـ ٤٠ سنة الماضية.

مازال علماء السياسة على اختلاف بين حول علمية السياسة، وهم على اختلاف شديد حول تعريفه وتحديد مادته ومنهجيته وتاريخ بروزه وتطوره. إن علماء السياسة منهمكون حاليا في أجراء مراجعات تاريخية كبرى لماضي علم السياسة وحاضره. ولاشك أن احد أهم الاستنتاجات في هذا السياق هو أن علم السياسة هو أكثر من علم وأن له أكثر من تاريخ. لا يوجد تاريخ واحد وموحد لعلم السياسة، بل أن هناك تواريخ عديدة وولادات متعددة وقراءات مختلفة لكيفية بروزه وتطوره التاريخي. لقد اتضح الآن أن التعددية التاريخية هي الأصل، وأن تاريخ بروز علم السياسة وتطوره يختلف من حالة إلى أخرى، ومن دولة إلى دولة. هذه التعددية التاريخية هي المدخل لهذا البحث. إن هدف هذا البحث المساهمة في إغناء حركة المراجعات الكبرى التي تجري حالياً لفهم ماضي علم السياسة وحاضر في العالم وذلك من خلال دراسة حالة محددة هي حالة بروز وتطور علم السياسة في الإمارات. ويحاول البحث الإجابة عن السؤال حول بروز علم السياسة في الامارات؟ وما هي ظروف تأسيسه؟ وكيف تطور وماهي سماته المميزة في المرحلة الراهنة؟ كم هو عدد علماء السياسة الامارات؟ وماهي ظروف تأسيسه؟ وكيف تطور وماهي سماته المميزة في المرحلة الراهنة؟ و كم عدد علماء السياسة في الإمارات؟ وماهي اهتماماتهم وأولوياتهم البحثية؟ ثم ماهي علاقة علم السياسة في الإمارات بواقعه السياسي؟ وكيف يتأثر ببيئته الاجتماعية والأكاديمية؟ وهل يمكن الحديث عن بروز وتطور علم السياسة وتطوره كعلم مستقبل وقائم بذاته في دولة حديثة ونامية كالإمارات العربية المتحدة؟

علم السياسة وخصوصية البيئة المحلية

المعارف والعلوم ليست مجموعة من الحقائق الثابتة والأزلية، كما أنها لا تأتي من الفراغ عبر الممارسات الذهنية لمجموعة من النخب الفكرية المنعزلة خارج سياق الظروف المادية والاجتماعية. إن المعارف والعلوم، وكما يقول هشام غصيب في كتابه اشكاليات الإنتاج الاجتماعي للمعرفة - هي أساسا ممارسة اجتماعية متطورة تمارسها فئات اجتماعية متخصصة ضمن أطر مؤسسية تضمن وجودها واستمرارها قوي اجتماعية وذلك تلبية لاحتياجات

محددة»(٨) لذلك فإن بـروز المعرفة العلميـة وتطور يأتي تلبيـة لحاجات مجتمعية، ويـرتبط أشد الإرتباط بالبنية الاجتماعية وبمستوى النمو السيـاسي والثقافي. ولا يتوقف بروز العلوم وتطورها والمعارف على عامل واحد، ذلك أن ازدهار النشاط العلمي ـ وكما يشير أسامة أمين الخولي، هو محصلة لعمليات عديدة وظروف متنـوعة مثل مؤسسات التعليم والتدريب والتمويل والتخطيط التشريعـات والقيم والتماسك الاجتماعي والتنظيم السيـاسي والظروف الاقتصـاديـة والسياسيـة الخارجية (٩).

وإذا كـانت العلاقـة وثيقة وواضحـة بين تطور العلـوم والمعـارف عمومـاً والبيئة فإنها أكثـر وضوحاً بالنسبة لعلم السياسة. فعلم السياسة ـ نتيجة لطبيعة مادته ودوره الاجتماعي ـ هو ربما أكثـر النشاطـات العلمية تأثـراً وارتباطـاً، وأكثرهـا تعبيراً عن واقعه السيـاسي والاجتماعي. أن المحيط السياسي والاجتماعي هو الذي يكون اما ملائماً ومشجعاً أو يكون مضاداً ومعادياً لازدهار البحوث والدراسات السيـاسة. لذلك فإنه من «النادر جدا»، وكما يقـول جون ترنت، أن تبرز وتتطور المدارس الفكـرية والنظـرية السيـاسية وتطـورأسرع من تطور وازدهـار الحياة الأكاديمية والسياسية والاجتماعية (١٠).

لقد برز علم السياسة في شكله الحديث في الدول الرأسمالية الغربية، وذلك كجزء من النمو المعرفي والفكري الذي صاحب عصر التنوير والنهضة في أوروبا. ثم تطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حقق أكبر قدر من الإنتعاش والمأسسة والاستقلال بوصفة علما قائما. جـاء هذا الانتعـاش لعلم السياسـة مرتبطـا بانتعـاش العلوم الانسـانية عمـوماً في الجامعـات الأمـريكيـة التي أخـذت بنظـام التعليـم الجامعي التخصصي، واصرارهـا على علميـة العلـوم السلوكيـة في الفترة ما بعـد الحرب العالميـة الثانيـة (١١) وقد سـاهمت البيئة الليبراليـة المتقدمـة مساهمة فعالـة في ازدهار علم السياسة وانتشاره عـالمياً، وذلك على إثر صعود الـولايات المتحدة قوة اقتصاديـة وعسكرية وسياسـة أولى. وفي كل مرحلة من مراحل تطـوره التاريخي، كان لعلم السياسة وظيفة اجتماعية وسياسية محددة، وكان في كل مرحلة يلبي احتياجات مجتمعية واضحة ويتوجه مباشرة لمعالجة قضايا ومشكلات ملحة، ويعبر بشكل دقيق عن فترات الصعود والهبوط في التاريخ العالمي. لقد لاحظ اركي بيرنـدستون العلاقة الوثيقة بين صعود الـرأسمالية الأمريكية على الصعيـد العالميـة من ناحيـة وانتشـار النظريـات والمنـاهج والمدارس السياسيـة الأمريكيـة وهيمنتها عالميـا. يقول بيرندستون «إن أمريكـة علم السياسة المعاصر تتزامن مع بـروز الولايات المتحدة الأمـريكية دولـة عظمى في العالم كما أنه لم يكن بـامكان موجـة علمية علم السيـاسة أن تنتشر بهذا الإتسـاع لـولا انتشـار النموذج الأمـريكي وهيمنتـه عـالميـا» (١٢) لـذلك يـلاحظ

بريندستون أن المحاولات الراهنة لتأسيس علم سياسة جديد وبروز فكرة تعديدية علم السياسة إنما يتزامن مع بروز قوى اقتصادية وسياسية جديدة على الساحة الدولية تنافس الزعامة الأمريكية التقليدية على العالم. لذلك فإنه لا يستبعد أن يشهد علم السياسة الأمريكية المهيمن عالميا الانحسار التدريجي (١٣).

كل ذلك يؤكد مجدداً العلاقة الوثيقة بين البيئة الاجتماعية والسياسية وبين بروز علم السياسة وتطوره. فالبيئة السياسية والأكاديمية الليبرالية المتقدمة التي تلتزم بالحرية والتعددية لاشك أنها تنتج البحوث والدراسات السياسية المبتكرة والخلاقة. أما البيئة المنغلقة والسلطوية والتقليدية فإنها تعزز تخلف وتأخر نشاط علماء السياسة. كذلك اتضح أن تبعية بعض الدول وهامشيتها في النظام الرأسمالي العالمي تؤدي إلى تبعية وهامشية فكرية وعلمية بما في ذلك بروز صيغة مكررة ومشوهة وهامشية في مجالات الدراسات والبحوث السياسية. ويلاحظ عديلي جينادو، شدة ارتباط بروز علم السياسة وتطوره في الدول الافريقية بالعلاقات التاريخية والاقتصادية المختلة وغير المتكافئة التي تربط هذه الدول بالنظام الرأسمالي العالمي. (١٤) يؤكد جينلادو أنه لا يمكن توقع ازدهار علم السياسة في الدول التابعة، كما لا يمكن توقع أن يقدم علماء السياسة مساهمات بحثية ونظرية مستقلة ومتقدمة في ظل الأوضاع السياسة السلطوية التي تبالغ في السرية. إن هذه الأوضاع التي تتسم بتحسسها المفرط تجاه السياسة عادة ما تعيق بروز وتطور علم السياسة. أن للسلطات والحكومات في هذه المجتمعات مواقف متحفظة تجاه تدريس علم السياسة واتجاه البحث والتحليل السياسي وتجاه عمل علماء السياسة وحتى تجاه طلاب علم السياسة الذين ينظر على أنهم أفراد يتعاملون وربما يتطاولون على أسرار الدولة، ويشكلون بالتالي خطراً على السلطة السياسية التي هي مادة علم السياسة (١٥) ولاشك أن هذه الأوضاع تؤدي إلى توجيه علم السياسة وتسييسه ، وتؤثر سلباً في تطوره وتمنع من توظيفه التوظيف الاجتماعي النافع.

من ناحية أخرى فإن هذه الأوضاع السياسية السلبية التي عادة ما تؤدي إلى فصل وعزل علم وعلماء السياسة عن الواقع المحلي، تضاعف من شد علماء السياسة وانجذابهم في الدول النامية إلى الخارج. إن عوامل الطرد الداخلية قوية وهي المسؤولة عن هجرة الكفاءات العلمية وتفريغ الدول النامية من العلماء والباحثين. كما أن عوامل الجذب الخارجية قوية أيضا، بما في ذلك الشد والانبهار الفكري والنظري بالمدارس والمناهج الأجنبية. فعلماء السياسة في الدول النامية كثيراً ما يستعيرون أدواتهم المنهجية وأطرهم المرجعية ومفاهيمهم التحليلية ونظرياتهم السياسية وحتى قضاياهم البحثية من الخارج. كما أنهم يتخذون من أساتذة السياسة وعلمائها في الخارج،

وخاصة علماء السياسة في الولايات المتحدة، قيادات فكرية تمدهم باستمرار بالأفكار والأطروحات والأساليب البحثية الجديدة. إن النقل والتكرار والتقليد ـ وكما يقول ديفيد ايستون ـ هو السائد، وهو الذي يمنع بروز دراسات سياسية مبتكرة واصلية في الدول النامية. بل إن النقل المتبع حالياً يتم عموماً بأسلوب مشوه وضار لا يمت بصلة للأصل (١٦) ويلاحظ جيمس بتروس شدة تهافت علماء ومفكري دول العالم الثالث للحصول على الاعتراف والشهرة والمكانة في الأوساط الأكاديمية والعلمية «العالمية» كما يشير إلى حالة الانبهار الشديد بالأدوات والمناهج والمفاهيم وحتى التراث الفكري لعلم السياسة الأمريكي والذي ربما لا يتلاءم مع المعطيات السياسية والاجتماعية المحلية (١٧) إن جميع هذه الاستعارات، بدءا باستعارة النماذج والمناهج والمصطلحات ومروراً باتخاذ علماء السياسة في الخارج قيادات وقدوات فكرية وانتهاء بالانبهار الفكري بالنموذج الأمريكي والرأسمالي عموما، كل ذلك يحد من تطور القدرات الإبداعية لعلماء السياسة في الدول النامية. بل إن كل ذلك ـ وكما يوضح انطوان مسرة ـ يساهم في تخلف واغتراب علم السياسة والثقافة السياسية بفعل انتشار المقاييس المستوردة (١٨). ويضيف عمار بوحوش أن علم السياسة المنجذب للخارج هو علم مؤثر في مناهج الحياة اليومية وغير متغلغل في البناء الاجتماعي المحلي ويصبح بالتالي «علماً غير نافع» (١٩).

الخصائص العامة لبروز وتطور علم السياسة في الإمارات

إن البيئة الاجتماعية والسياسية التقليدية والتابعة السائدة في الدول النامية والتي تحكم بروز هذا النمط وتطوره من علم السياسة، هي أيضاً نفسها البيئة السائدة في الامارات العربية المتحدة. فدولة الامارات، وكما هو الحال بالنسبة لبقية الدول العربية، ليست سوى حالة من حالات الدول النامية وتحكمها نفس الظروف والمعطيات التنموية وتحمل نفس السمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى الصعيد السياسي، تبرز الامارات بوصفها دولة حديثه الاستقلال. ذلك أنه وبعد زهاء ١٠٠ سنة من الاستعمار البريطاني المباشر حصلت الامارات على استقلالها في ٢ ديسمبر ١٩٧٢، أي أن العمر السياسي الحقيقي للامارات من حيث البروز القانوني والسياسي على الساحة الدولية لا يزيد عن ربع قرن (٢٠) أما على الصعيد الاجتماعي، فإن مجتمع الامارات هو أيضا مجتمع قيد التأسيس ويمر بمرحلة انتقالية. لقد عايش مجتمع الامارات، وخلال العشرين سنة الأخيرة، تحولات عميقة ومتلاحقة شملت جميع مجالات الحياة واحدثت انقطاعاً مهماً مع الماضي وأسست حياة عصرية تبدو من الوهلة الأولى مختلفة كل الاختلاف عن كل ما كان سائدا قبل قيام الدولة الاتحادية وقبل تدفق الثروة النفطية. إن أكثر ما

يميز مجتمع الامارات، بوصفه مجتمعا ناميا هو ذلك الصراع الحياتي والقيمي الشامل بين كل ما هو قديم تقليدي من ناحية وبين كل ما هو حديث وعصري من ناحية أخرى. هذا الصراع لم يحسم بعد ولا يتوقع حسمه قريبا، بل أنه سيستمر سنوات وربما لأجيال قادمة (٢١) وبرغم ما تحقق للامارات من نمو اقتصادي ملموس، فإن اقتصاد الامارات مازال يعاني من التبعية ومن الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي الذي يهيمن على جميع قطاعات الحيوية وخاصة قطاع النفط والصناعات النفطية (٢٢).

كذلك لا يختلف واقع العطاء العلمي والأكاديمي في الإمارات عن بقية الدول النامية. فمجتمع الإمارات على الرغم من كل ما شهده من تطور وتقدم وتحديث خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، ورغم كل مظاهر التحضر والرفاهية والرقي العمراني بل إنه رغم كل مظاهر الانتعاش الثقافي خلال السنوات الأخيرة، يظل مجتمع الامارات متأخراً تقنيا ومتخلفاً علميا ويستهلك من المعرفة والتكنولوجيا والعلوم أكثر مما يساهم في انتاجها وابتكارها (٢٣). إن الامارات، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية، مازالت تعيش على هامش التقدم العلمي والتقني في العالم. لكن الإمارات هي أيضا من الدول النامية التي بدأت مؤخرا رحلة اللحاق بعصر العلم وعصر التفكير العلمي وذلك من خلال تضييق الفجوة الحضارية والعلمية القائمة بينها وبين الدول الصناعية والمتقدمة (٢٤). إن العمر الزمني لواقع العطاء العلمي في الامارات قصير نسبيا. لقد كانت الإمارات قبل ما يقرب من ٣٠ عاماً من أكثر الدول فقراً وتخلفا علمياً. بيد أنه ومع بداية عقد السبعينيات ومع التوسع الهائل في التعليم النظامي والتصاعد المستمر في الانفاق الحكومي السنوي على التعليم العام، تزايد عدد المتعلمين وتضاعف بشكل مطرد عدد الجامعيين والفنيين والباحثين وعدد حملة الشهادات الجامعية العليا والمتخصصة وشهد النشاط العلمي نمواً وانتعاشا نسبيا. وقد ساهم بروز هذا النشاط ونموه في ظهور عوامل متعددة كانحسار الاستعمار وتدفق الثروة النفطية وخطوات تحديث المجتمع وسياسة الانفتاح على العالم وبرامج تحسين ظروف المعيشة وارتفاع معدلات دخل الفرد، وحدوث تحولات قيمية وسلوكية وتنوع النشاط الاقتصادي وبروز صناعات مهمة بما في ذلك قيام مدن صناعية ضخمة. ثم جاء ذلك تأسيس جامعة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٧، والذي يعد أهم حدث في سياق بروز وتطور النشاط العلمي والأكاديمي والبحثي المتخصص في مجتمع الامارات. لكن من المهم الاشارة إلى أن هذا النشاط العلمي والبحثي هوالآن قيد التأسيس ويتسم بالمحدودية وعدم الاكتمال. فعدد الأفراد العلميين وعدد الباحثين والأكاديميين صغير نسبياً. كما أن مراكز البحوث والدراسات مازالت قيد التأسيس وانتاجها

العلمي متواضع . كذلك هـو الحال بالنسبة للندوات والمؤتمرات العلمية والمجـلات والدوريات الأكاديمية وحتى الوعي والادراك المجتمعي بأهمية العلم والبحث العلمي متدن (٢٥) .

لـذلك ونتيجـة للتقارب في السمات العـامـة فإن الأوصـاف التي تنطبق على عـلاقة البيئـة السيـاسية والاجتماعيـة والثقـافيـة بعلـم السياسـة في الـدول الناميـة تنطبق أيضـا على واقع علم السياسـة في الإمارات . فعلـم السيـاسة في الامـارات هو علم غير مكتمل ويعـاني من الانشداد للخارج ومن حالة اغتراب ، ويفتقـد إلى الأصالة . كما أنه يخضع للاعتبارات السيـاسية أكثر مما يخضع للمعايير والمحددات العلمية والموضوعية . بل إن علم السياسة في الامارات يعيش في بيئة دائمة التشكيك في السياسة والتي لا تثق في دور علماء السياسة ولا تؤمن بجدوى تدريس المواد والموضـوعات السيـاسة . كـذلك فإن الثقافـة السيـاسة السـائدة تتصف بالتكتم وتتعـامل مع السياسـة وبكل ما له عـلاقة بالسيـاسة والسلطـة بالسرية التـامة . لا يجوز ضمن هذه الثقـافة الاقتراب من السياسـة ولا يمكن دراستها وتحليلها . إن النتيجة الطبيعيـة لكل ذلك هو الفصل بين الذين يمارسـون السياسـة ويملكون الحقـائق والبيانـات والمعلومـات ، ولكنهم يتكتمون ولا يكتبـون (يعرف ولا يكتب) وبين الـذين يحاولون دراسـاتها وتحليلهـا والكتابـة عنها بيـدانهم لا يعلمون حقائقها ووقائعها (يكتب ولا يعرف) ، ولاشك أن هذه البيئة الثقافية والسياسة السائدة في الدول النامية تقيـد الرغبة في الاطلاع ، وتطمس غريزة المعرفة وهي الغـريزة الأساسية للبحث السياسي . لا يمكن للبحـث السياسي أن ينتعش في ظل الفصل بين الـذين يعرفـون ولا يكتبون وبين الذين يكتبون ولا يعرفـون ، كما لن ينتعش في ظل عدم قدرة العلماء والباحثين على فهم من يحكم وكيف يحكم ولماذا يحكم ومن يصنع القرار ومن يتخذه؟

لذلـك وإزاء هذا الواقـع ، فإن أول حقيقة مهمـة وبارزة عن بـروز علم السياسـة وتطوره في الإمارات هي أنـه علم قيد التأسيس والتكوين ومازال يمـر بمراحله التطويـرية الأولى . إن هذا الواقـع التأسيسي وغير المكتمل لعلم السياسـة هو انعكـاس صادق لكـون دولة الامـارات دولة حديثـة الاستقلال ، ولكـون مجتمع الامارات مجتمعـا لم يكمل نموه وتحديثـه بعد . أمـا الحقيقة الثانيـة الخاصة بعلـم السيـاسة فهي تلـك التي تتعلق بعدد علماء السيـاسة في الإمـارات . فعدد هؤلاء صغير نسبيا كما أن العدد الأكبر من علماء السياسـة في الإمارات هم من خارج الامارات . ولاشك أن هـذا الاختلال في عـدد علماء السياسـة من الإمارات هـو أيضا انعكـاس للخلل في الـواقع الديمـوغرافي وذلك مـن حيث قلة عـدد السكان المواطنين والنقص الحاد في الكفـاءات العلميـة والمتخصصـة في مقـابل التضخم الهائل في الجنسيـات الـوافـدة والموجـودة في جميع المؤسسات والمستويات بما في ذلك المستويات السياسيـة والأستشارية العليا . أما الحقيقة الثالثة

والأخيرة فتتعلق بأنه لا يمكن فهم متى وكيف بـرز وتطور علم السياسة في الامـارات بمعزل عن فهم واقع علم السيـاسـة في الوطـن العربي، خـاصـة وأن العدد الأكبر مـن علماء السياسـة في الامـارات هم من الـوافـدين العـرب. إن علم السياسـة في الامـارات هـو من حيث التـدريس والتحليل ومن حيث الأولويات البحثية هو امتداد لعلم السياسة في الوطن العربي والذي لم يبرز بوصفه علما قائما بذاته سوى خلال عقد السبعينات (٢٦).

نشأة قسم العلوم السياسة في الامارات

بدأ التـدريس رسميا في جـامعة الامـارات العربيـة المتحدة ١٠ نـوفمبر عام ١٩٧٧. ويأتي تأسيس الجامعة بعد مـرور ست سنوات من قيام الدول الاتحادية المستقلـة في الامارات. وبدأت الجامعة أساساً بأربع كليات هي التربية والآداب والعلوم وكلية العلوم السياسية والادارية. وبلغ عـدد طلابها سنـة الافتتـاح ٥٠٤ من الطلبة والطـالبات في حين لم يتجـاوز عـدد أعضاء هيئـة التدريس عن ٥٤ عضواً (٢٧)، بيد أن الجامعة ظلت منذ لحظة تأسيسها في حالة نمو مستمر. فعـدد الكليات ارتفع إلى ثماني كليـات وذلك بعد إضـافة كليـة الشريعة والقـانون عـام ١٩٧٨ وكليتي الزراعة والهنـدسة عام ١٩٨٠ وكلية الطب عام ١٩٨٦. كـذلك ارتفع عدد الطلاب في الجامعة إلى ٧٨٤٩ طالبا وطلبة عام ١٩٨٧، وإلى ٩٤٤٠ طـالبا وطالبة عام ١٩٩٤. كما ارتفع عدد أعضاء هيئـة التدريس إلى ٣٤٩ عضواً عـام ١٩٨٦ وإلى حوالي ٦٠٠ عام ١٩٩٤. (٢٨) لكن بـرغم هذا النمـو والتوسع الـذي شمل أيضا الادارات والميـزانية السنـوية وبروز عـدد من العمادات، فإن الجامعة وعلى الـرغم من مرور ١٧ عامـاً على تأسيسها ظلت في حالـة دائمة من عدم الاستقرار على صعيـد القيادات الأكاديمية والخطط الدراسية وأعضـاء هيئة التدريس. إن الجامعة كما هو الحال بـالنسبة لمعـظم مؤسسات وأجهـزة الدولة الاتحادية تمر بمرحلـة البدايات والسمة التأسيسيـة مازالت هي السمـة التي تطبع جميع مجالاتها وكلياتها بما في ذلك كليـة العلوم السياسية والادارية.

كان الهدف من تأسيـس كلية العلوم السيـاسية والادارية هـو توفير تخصصـات ذات طبيعة مهنية من أجـل تلبية الحاجات التنمـوية للمجتمع. وارتبطت الكليـة بهدف واحد ووحيـد هو اعداد الكوادر الوطنية للمساهمة في إدارة أجهزة ومؤسسات الدولة وتمكينها من مواجهة تحديات عمليـات التحديث السيـاسي (٢٩). كـان هـذا التركيز المهني والـوظيفي منسجماً في وقتـه مع احتياجات مجتمع الامارات الذي كان يعيش الهم التنموي، ويمتاز بضآلة عدد السكان ويعاني من النقص الحاد في الكفاءات العلميـة والادارية المواطنة والمتخصصـة. وكان من الطبيعي أن

تستأثر كلية العلـوم السياسية والادارية، بالعدد الأكبر من الطلبـة المنتسبين للجامعة والساعين أساسا للتـوظيف الحكومي، حيث بلغ عددهم أكثر من ٤٠٠٠ طالب وطالبـة خلال الـ عشر سنوات الأولى من عمـر الجامعة. كما ارتفع عدد التخصصـات التي تطرحها الكليـة من خمسة تخصصات عام ١٩٧٧ إلى ثمانية تخصصات عام ١٩٨٧ . كذلك ارتفع عدد الأقسام العلمية إلى ستة أقسام هي: الادارة العامة، وإدارة الأعمال، والاقتصاد، و المحاسبة، والتخطيط والاحصاء وقسم العلوم السياسيـة. وتم في عام ١٩٨٧ تأسيس مركز تـابع للكلية ومتخصص في البحوث والدراسات الادارية والاقتصـادية. كان هدف هذا المركز من بين أمور عـديدة، إجراء البحوث وتقديم الاستشـارات والتدريب في المجـالات الادارية والمالية والاقتصـادية. (٣٠) بيـد أن هذا المركز البحثي أغلق عـام ١٩٩٢ بعد أن ثبت عدم جدواه وذلك كجـزء من إعادة النظر في دور مراكـز البحوث العـديدة في الجامعة. لكن ظلـت كلية العلوم السيـاسية والاداريـة والتي أعيد تسميتها عام ١٩٩١ إلى كليـة العلوم الاقتصادية والادارية، محافظة على هـدفها الأصلي المحدد في أعداد العنـاصر الادارية الحديثة والمتخصصـة. هذا التركيز الـوظيفي أثر في البرامج والخطط الدراسية، كما أنه أثـر في التوجهات العلمية والتدريسية لـلأقسام العلمية في الكلية بما في ذلك قسم العلوم السياسية.

لقد برز علم السياسية في الإمارات مع بروز النظام التعليمي الجامعي الحديث الذي اعتمد منذ بـداية تأسيسـه على نظام الساعـات المعتمدة ونظـام الفصل الدراسي ونظـام فصل الحقول والتخصصات وفق الاقسام العلمية المختلفة. وارتبط بـروز علم السياسة بتاريخ تأسيس قسم العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية والادارية بجامعة الامارات. لذلك كان لعلم السياسة، ـ منذ لحظة ولادتـه ـ قسمه العلمي واستقلاله الاكاديمي الكـامل. ولم يضطر علم السياسة الى خوض معارك لتأكيد هـذا الأستقلال وتأكيد الذات بعيداً عن الهيمنة التقليـدية للفروع الاخرى كالفلسفـة والقانون والتـاريخ والاقتصاد على الـدراسات السياسيـة. ولاشك ان حصول قسم العلوم السياسية على الاستقـلال وبروز علم السياسة علما قائما بذاتـه هو من الانجازات المهمة التي تميزه عن التجـارب الاخرى لبروز علم السيـاسة وتطوره في الـوطن العربي والعالم عمـوماً. فتقليديـا كان تدريس العلـوم السياسية يتم عبر التخصصات القـانونية والفلسفيـة والادارية. وكانـت السياسـة تدرس كجزء مـن تدريس القـانون العـام او القانـون الدولي والـدستوري او الفلسفة السياسية والتـاريخ الدبلوماسي. « ٣١» لذلك يبدو ان علم السيـاسة في الامارات قد استفاد من تجارب وخبرات الاخرين، وبدأ من حيث مانتهت اليه تلك التجارب.

إذن، ومنذ البداية، كـان هناك اقرار باستقلالية علم السياسـة واستقلالية قسمه العلمي.

لكن وككل البدايات كان هناك ايضا العديد من التعثرات والاحباطات، لقد اثر التوجه المهني والوظيفي لكلية العلوم الاقتصادية والادارية في بروز علم السياسة وتطوره، وأخذ يؤطر قسم العلوم السياسية في اطار القيام بمهمة واحدة ووحيدة هي التدريس وتخريج دفعات متتالية من حملة الشهادات الجامعية للعمل في الوظائف الادارية في المؤسسات الحكومية . لقد ظلت هذه المهمة هي الشغل الشاغل لقسم العلوم السياسية على مدي الـ السبع عشرة سنة الاخيرة، برغم ان الاهداف التعليمية والمجتمعية الاولى للقسم كانت اكثر اتساعا . فعند تأسيسه عام ١٩٧٧ ، كان هدف القسم هو العمل من اجل« اعداد قيادات وطنية صالحة» . لكن بحلول عام ١٩٩٠ اصبح الهدف هو اعداد وتأهيل «الكوادر الوطنية المؤهلة والمتخصصة » لقد سقط من اهداف القسم عبارات ذات دلالات وطنية وشمولية مهمة كالقيادات الوطنية الصالحة واستبدل بها عبارات وظيفية ضيقة كالكوادر المؤهلة والمتخصصة . كذلك وبعد ان كان من اهداف القسم ترسيخ الوحدة الوطنية وتفهم الانظمة العربيةوالاسلامية واستيعاب المعضلات العالمية والتأثير في حركة التنمية الوطنية والاقليمية والعالمية، اصبحت الاهداف الراهنة لاتتجاوز تدريب الطلاب على كيفية استخدام مصادر المعلومات والوسائل الحديثة والمساهمة في تنمية الثروة البشرية وتطوير المجتمع . «٣٢»

لقد آثر قسم العلوم السياسية الانسحاب التدريجي من اهدافه الجامعية والتنموية الشمولية والانغلاق على دوره التخصصي والمهني الضيق . ولم يحاول القسم استغلال بروزه بوصفه قسما علميا مستقلا استقلالا اكاديميا لتطوير مجال الدراسات السياسية ولم يتقدم بمساهامات بحثية وتحليلية متميزة واكتفى بمهمة التدريس لمواد تقليدية عامة وبالاسلوب التقليني . لقد ادى هذا الاسلوب التقليدي والتكراري في التدريس الى عزوف الطلبة وعدم الاقبال على القسم بحيث انه وبحلول عام ١٩٩٤ لم يتقدم للتسجيل في القسم سوى طالب واحد فقط ، مما ادى الى هبوط اجمالي عدد الطلبة المنتسبين الى ٣٥ طالبا وطالبة، وهو ادنى معدل خلال الـ السبع عشرة سنة الاخيرة. كما اخذ القسم يفقد موقعه وحضوره المتميز تدريجيا ، وازداد غربة واغترابا . ولم تجدِ المحاولات اللاحقة لتطوير خططه الدراسية واعادة ترتيب مواده بما في ذلك ادخال مادة جديدة تتناول السياسة والحكومة في الامارات . لقد كان احد اهم المآخذ على قسم العلوم السياسية هو عدم التهاسه للحلول لمشاكل المجتمع وابتعاده عن السياسة المحلية وتجاهله للقضايا والهموم السياسية الخاصة بالامارات كدولة حديثة الاستقلال . كان القسم يوفر مجموعة من المواد لطلابه في التخصصات المختلفة لعلم السياسة مثل قضايا الفكر السياسي والمشكلات العالمية المعاصرة والتطور السياسي للدول النامية والسياسة الخارجية للدول الكبرى . بيد أن

القسم ، وخلال الـ العشر سنـوات الاولى من تاريخه لم يكن يدرس مادة واحـدة عن الامارات . جاء ادخال اول مادة تتوجه بالكامل الى السياسة المحلية ضمن الخطة الدراسية الجديدة للقسم عام ١٩٨٦ تحت عنـوان «حكومة وسيـاسة الامارات» . كـانت هذه المادة الاولى والـوحيدة من اصل مامجموعه ٢٧ مـادة مختلفة من مواد العلوم السياسية يقـوم القسم بتدريسها . ثم اضيفت مادة جديـدة اخرى بعنوان السياسة الخارجيـة لدولة الامارات وذلك عـام ١٩٩٣ اي بعد مرور ١٦ سنة من تأسيس القسم .

تركز مـادة سياسة وحكومة الامارات التي تـدرس في كل فصل دراسي على دراسة السلطات والمؤسسات السياسيـة والهيكل السياسي الاتحادي وكيفية صنع القرار السياسي وعمليـة صناعة السياسـة الخارجية والعوامل المؤثـرة في علاقة الامـارات بباقي دول العـالم . اما مادة « السيـاسة الخارجية للامـارات» . والتي تدرس في الفصل الدراسي الثاني من العام الـدراسي فإنها تركز على اشكـال ارتباط الامـارات بالعـالم الخارجي وتفـاعلها مع البيئـة الخليجيـة والعربيـة والدوليـة ، بالاضـافة الى دراسـة كيفية صنع القرار السيـاسي الخارجي وماهي المؤسسـات التي تتولى تنظيم وتنسيق وتنفيـذ علاقـات الامارات الخارجيـة « ٣٣» ولاشك ان هـذه المواد الخاصة بـالسياسـة الداخلية والخارجية للامارات تعيد بعضا من التـوازن للقسم وتؤكد هويته المحلية ، كما أنها تعزز من دوره في خلق جيل يعي همومه السياسية المحلية بقدر ادراكه لهموم امته العربية والاسلامية . ويكـون مطلعا على قضـاياه المحليـة المباشرة بقـدر اطلاعـه على القضايـا العالميـة الشاملـة ان القضايا العـالمية والخارجية تغطي عبر ٢٥ مادة يقوم القسم بتدريسهـا وتتوزع الى مجموعتين من مواد التخصص الـرئيسي . تتضمن المجموعـة الاولى تلك المواد المعتمدة الإلـزامية وعـددها ١٥ مادة « ٣٤» اما المجموعـة الثانية فانها تضم ١٢ مادة هي المواد الاختياريـة المقيدة « ٣٥» اما من حيث المضمـون فان هـذه المواد تغطي معظم الحقـول الـرئيسية في علم السيـاسـة كـالعلاقـات الدولي«٩مـواد» ، والنظم السيـاسية المقـارنة « ٨ مـواد» ، والفكر السيـاسي « مادتـان» ، وطرق البحث والمنهجية « ٤مـواد» بالاضـافة الى ٤ مواد عـامة من بينها مـدخل لعلم السياسـة ومادة التـدريب العملي . لقد اضيفت مـادة التدريب العملي بـوصفها بـديلا لمتطلب بحث التخـرج الذي اتضح عدم جدواه .

كانت لمادة التدريب العملي ـ عند اعتمادها عام ١٩٨٦ ، قيمة واهمية خاصة ، وكانت تهدف الى توزيع طلبة القسم على المؤسسات الرسمية والاهلية لتدعيم معارفهم النظرية بخبرات حياتية عملية . كما كان يتوقع ان يعد الطلبة في التـدريب العملي في نهاية فترة التدريب تقريراً عن مجال العمل ومدى الاستفادة من فترة التدريب . لكن وبرغم الاهمية القصوى التي اعطيت لهذه المادة

العملية عند ادراجها. حيث كانت تتم على فترتين تدريبيتين، تتم الاولى بعد اكمال المستوى الدراسي الثاني، وتبدأ الفترة الثانية بعد الانتهاء من المستوى الدراسي الثالث، اخذ القسم يتراجع عن هذه المادة العملية. بدأ التراجع اولا بتقليص مدة المادة الى فترة واحدة بدلا من فترتين. وتم بعد ذلك تخفيض قيمته من ست ساعات معتمدة الى ثلاث ساعات فقط. واخيرا قرر القسم تحويلها من مادة الزامية الى مادة اختيارية وذلك كتمهيد للالغاء النهائي في الخطط الدراسية المستقبلية.

ويتضح من التوزيع العام للمواد في الخطة الدراسية الراهنة تركيز القسم على تخصص العلاقات الدولية والسياسة المقارنة اللتين تستأثران بما مجموعه ١٧ مادة، اي بنسبة ٦٣٪ من اجمالي المواد. ويعود تركيز القسم على تدريس مواد العلاقات الدولية « ٩مواد» الى عدة اسباب.

فمن ناحية اولى يعكس هذا التركيز الميول العلمية التخصصية لاعضاء هيئة التدريس حيث ان الاغلبية من ذوي تخصص العلاقات الدولية، ويدخل في ذلك رئيس القسم الراهن وجميع الرؤوساء السابقين لقسم العلوم السياسية. من ناحية اخرى يأتي هذا الاهتمام بمواد العلاقات الدولية كمحاولة لتلبية الاحتياجات المشروعة للكوادر الدبلوماسيةوذلك من اجل ملء الشواغر في سفارات دولة الامارات والتي بلغ عددها نحو ١٢٠ سفارة بحلول عام ١٩٩٤. كما ان التركيز على مواد العلاقات الدولية هو ايضا انعكاس طبيعي لتزايد اهتمام علماء السياسة عموما في كل انحاء العالم بالقضايا والمشكلات الدولية المعاصرة وتزايد تأثيرها في السياسات المحلية والدولية. لقد اكتسب حقل العلاقات الدولية على اهمية خاصة على ضوء التحولات الاخيرة في الساحة الدولية وبروز النظام العالمي الجديد. كل ذلك ادى ازدهار نظري ومنهجي بحيث اصبح من الممكن الحديث عن بروز علم العلاقات الدولية بوصفه علما قائما بذاته وله نظرياته وجمعياته ومعاهدة المتخصصة والمنفصلة بالتالي عن علم السياسة. بل إن البعض ونتيجة لانتعاش حقل العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة أخذ يعتقد بأن علم السياسة قد أصبح مجرد فرع تابع من فروع علم العلاقات الدولية وليس العكس (٣٦).

ومهما كانت الأسباب الحقيقية للتركيز على مواد العلاقات الدولية، فإن هذا التركيز قد جاء على حساب الحقول والفروع الرئيسية الأخرى لعلم السياسة. فالقسم، وكما اتضح سابقا، قليل الاهتمام (بحثا وتدريسا) بالقضايا السياسية المحلية والتي لا يتم تناولها سوى عبر مادتين فقط. كما أن القسم قليل الاهتمام بمواد التنمية والتنمية السياسية، وبرغم أن التنمية هي القضية المحورية الأولى، وتدخل ضمن الأولويات الوطنية الكبرى لدولة نامية كالامارات العربية

المتحدة. (٣٧) كذلك يبدو أن القسم قليل الاهتمام المنهجيـة في علم السياسة. فالمنهجية على أهميتهـا التعليمية والعلميـة والشخصية لطـالب علم السيـاسة، لا تـدرس إلا في فصل دراسي واحد ومن خلال مادتين فقط. ويلاحظ عموماً ضعف الاقبال على مواد المنهجية وطرق البحث في علم السياسة، كما يلاحظ عزوف أعضـاء هيئة التدريس عن تدريس هذه المواد التي تتطلب التمكن من أدوات البحث العلمي وتقنياته ومن الأساليب الاحصـائية ومناهج البحث الجديدة علاوة على اجـراء البحوث التطبيقية والميدانيـة. أخيرا يبدو من التوزيع الراهن للمـواد في الخطة الدراسيـة الاهمال الشديـد للفكر السيـاسي الذي هـو أقدم حقل من حقـول علم السيـاسة. فالفكـر السياسي لا يحظى سوى بمادتين هما الفكر السيـاسي الغربي والفكر السياسي الاسلامي، أي بنسبة ٧٪ من إجمالي المواد. ولاشك أن هاتين المادتين المخصصتين لتـدريس الفكر السياسي غير كـافيتين. ذلك أنه إذا كـانت المادة الخاصـة بالفكـر السيـاسي الاسلامي قـادرة على الإلمام بمعظم الموضوعات المتعلقـة به، فإن مادة الفكر السياسي غير قـادرة بأي حال من الأحوال على تغطيـة جميع قضـايـا الفكـر السيـاسي، ولا يمكنهـ إطـلاع الطـالب على تنـوع وتعـدد محاوره وموضوعاته وتاريخه القديم والحديث والمعـاصر. ويبدو أن هذا التجاهل الذي يتعرض له الفكر السياسي يعكس الاتجاه العام السائد للتشكيك في جدوى تدريس هذه المادة وفائدتها العملية، وخاصة في ظل عدم وضوح مادتها واختلاطها بمفاهيم متقاربة مثل النظرية السياسة والفلسفة السياسيـة والأيديـولوجيـة السياسيـة (٣٨) أن معظم علماء السياسـة، في الوقت الـراهن يميل لتهميش الفكـر والفلسفة السيـاسية واسقـاطهما كحقل مستقل، بل إن هناك من ينـادي بفك ارتباطهما بـالبحوث والـدراسات السياسيـة المعاصرة وذلك كنتيجة طبيعيـة للتأكيد المتـزايد على علمية علم السياسة.

لم تكن مواد الفكـر السياسي تعاني من هـذا التهميش دائما. فالخطة الـدراسية الأولى لقسم العلوم السياسيـة أعطت اهتماما واضحا للفكر السياسي، وكـانت تضم أربع مواد هي: الفكر السياسي الغربي القـديم والوسيط، والفكر السياسي الغـربي الحديث والمعاصر، والفكر والنظم السيـاسية العـربية المعـاصرة، والفكر ونظـام الحكم في الإسلام. لقـد كانت هـذه المواد تغطي جوانـب مهمة من الفكـر السياسي بكل روافـده، وتعطي الطالب الخلفيـة التاريخيـة والفلسفية لفهم القضايـا والموضوعات السيـاسية المعاصرة. بيد أن القسم قرر في خطتـه الدراسية الثـانية تقليص عدد مواد الفكـر السياسي إلى ثلاث مواد، ثم انخفض العدد في الخطة الـدراسية الثالثة إلى مادة واحدة ليتم بعد ذلك زيادة العدد إلى مـادتين في الخطة الدراسية الأخيرة. إن ما تتعرض له مواد الفكر السياسي من صعوبة وهبـوط وتغير من خطة إلى أخرى هو انعكاس لتذبذب قسم

العلوم السياسية وعدم استقرار أهدافه وأعضائه ورؤسائه وخططه الدراسية. فعلى الرغم من مرور سبع عشرة سنة على تأسيسه، لم يستقر القسم على خطة دراسية واحدة، بل إن خططه الدراسية كانت تتغير بمعدل خطة دراسية واحدة كل أربع سنوات تقريباً. غطت الخطة الدراسية الأولى الفترة الزمنية من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٢. واشتملت هذه الخطة على ١٨ مادة موزعة على ٧ مسارات هي مواد المدخل لعلم السياسة، ومواد النظريات السياسية ومواد النظم السياسية ومواد النظم السياسية المقارنة ومواد العلاقات الدولية ومواد الأقاليم والمشكلات الاقليمية ومواد الحلقات والمطالعات ومواد طرق البحث. وكانت الخطة الدراسية الأولى مرنة وتتسع لأربع تخصصات هي: التخصص الرئيسي ويتطلب ١٥ مادة من مواد العلوم السياسية، والتخصص المزدوج ويتطلب اكمال ٣٠ مادة من مواد العلوم السياسية بالاضافة إلى حقل آخر يختاره الطالب، والتخصص الفرعي والذي يتطلب اكمال ١٠ مواد من مواد العلوم السياسية فقط (٣٩) أما الخطة الدراسية الثانية للقسم فقط اشتملت على ٢٧ مادة واستمرت من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥. وبموجب هذه الخطة أخذ القسم يوفر تخصصين هما التخصص الرئيسي الذي يتطلب ١٥ مادة للتخرج والتخصص الفرعي الذي يشترط إنهاء ١٠ مواد في العلوم السياسية. (٤٠) وجاءت الخطة الدراسية الثالثة لتغطي الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ والتي أبقت على عدد المواد في الخطة الثانية، بيد أنها قلصت التخصصات بحيث أصبح القسم يطرح تخصصا منفرداً يؤدي إلى منح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية (٤١). وأخيرا اعتمد القسم خطته الدراسية الرابعة اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩١. وجاءت هذه الخطة على أساس أن يكون التخصص الرئيسي هو علم السياسة. لكن الخطة فسحت وللمرة الأولى المجال للطلبة للاختيار من بين أربع مسارات (حقول تخصص وتركيز) هي العلاقات الدولية، السياسة المقارنة، النظرية السياسية، و دراسات خليجية. (٤٢) وبرغم اقتناع القسم بأن هذه الخطة تشكل ارتقاء مهما للخطط الدارسية السابقة إلا أنه قرر لاحقاً تجميدا العمل بها وذلك بعد أن اتضح صعوبة الأخذ بنظام المسارات التخصصية.

باختصار. فقد ظل علم السياسة في الامارات مرتبطا أشد الارتباط ببروز قسم العلوم السياسية وتأثر بصعوبة وهبوطه وتذبذبه وانغلاقه على التدريس التقليدي. لقد كان بدايات بروز قسم العلوم السياسية قوية وممتلئة بالثقة بالنفس. واحتل القسم موقع الصدارة في كليته التي سميت عند تأسيسها بكلية العلوم السياسية والادارية وذلك لتأكيد مركزية قسم العلوم السايسة مقارنة بالأقسام الأخرى. بل إن موقع القسم تعزز عندما أصبح رئيسه عميداً للكلية ومن ثم مديرا للجامعة لأكثر من خمس سنوات متتالية. كان القسم خلال السنوات الأولى من

بـروزه مستقلا ويتميـز بالحضـور ويحظى بـالاهتمام. بيد أن ثقـة القسم بنفسـه أخذت تتقهقـر وتتراجع تدريجيا منذ عام ١٩٨٥ . لقد أخذ القسم يفقد حيويته ويفتقد للإقبال، وبدأ التساؤل والتشكيك يزداد حول فائدته العملية. ثم اتخذت ادارة الجامعة اقراراً بإعادة تسـمية الكلية بكلية العلوم الادارية والاقتصادية. وخسر القسم بـذلك خسارة معنوية مهمـة خاصة في ظل تـزايد الاهتمام بالدراسـات الموجهة نحو إدارة الأعمال والمحاسبة والتجارة. وبـدأت عمادة الكلية تنظر بتحفظ على وجود قسـم العلوم السياسيـة، وبرز اتجاه ينـادي بترحيله إلى كليـة الآداب. لقد تم بالفعل نقل قسم العلـوم السياسية إلى كليـة الآداب لكن بعد تغيير اسم الكلية الى كليـة العلوم الانسانية والاجتماعية وذلك اعتبارا من الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٩٤/ ١٩٩٥ . لقد بدأ القسم مع هذا الانتقـال مرحلة جديدة من مراحل بروزه وتطـوره. بيد أن هذه المرحلة لم تتضح بعد معـالمها الـرئيسية. كما لم تتضح عـلاقة القسم بالأقسـام العلمية الأخـرى في الكلية الجديدة. ويظل مصير القسم غير واضح خاصة أن ادارة الجامعة قد قررت قبول الطلبة في قسم العلوم السيـاسية فترة سنـة كاملة وطلبت من القسم إعـادة النظر في أهدافـه وخططه الـدراسية وبرامجه المجتمعيـة. لكن مهما كان الأمـر بالنسبـة لمصير قسم العلوم السياسيـة فإن مصير علم السياسـة لا يرتبط بما سينتهي إليه قسم العلوم السيـاسية، وإنما بقاؤه واستمراره سيعتمـد أيضا على بقاء علماء السياسية في الامارات واستمرارهم.

علماء السياسة في الامارات

يمكن تعـريف علم السياسـة بأنه النشـاط الذي يقـوم به علماء السيـاسة خـلال ساعـات عملهم اليوم (٤٣) ويتضمن هذا النشاط دراسـة الظواهر السياسية كالـدولة والسلطة والنفوذ، كما يتضمن التأمل في الـوقائع السيـاسية اليـوميـة وخاصـة فيما يتعلق بصنع القرارات واتخاذهـا وتأثيرهـا في الأفراد والمجتمعـات. وحيث أن ما يقـوم به علماء السياسـة يشتمل على نشـاطات عديدة ويتسع باتسـاع السياسة والحياة، فإن المقصود بهذا التعريف الشمـولي لعلم السياسة هو مجرد التأكيـد على الـدور الارتكازي لعلماء السيـاسـة. لـذلك لا يمكن الحديث عن بـروز علم السياسة وتطوره بمعزل عن واقع علماء السياسة واهتماماتهم ونشأتهم وأولوياتهم البحثية وبيئتهم الثقافية والسياسية. ويؤكد ديفيـد ريتشي هذا الدور المحوري لعلماء السياسة في سياق الحديث عما يسميه بالأركان الثلاثة لعلم السياسة (٤٤) فهناك أولا الظاهرة السياسة والقرارات السياسية المرتبطة بـالخيارات الكبرى للأفراد والمجتمعـات والتي تحتاج للفهم والتحليل المنظم والعلمي. وهناك رغبة المعـرفة لدى المفكرين والمتخصصين والباحثين لدراسـة السلوك السياسي والاقتراب

من السياسة. وأخيرا هناك البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعمل من خلالها علماء وأساتذة السياسة. هذه المحاور الثلاثة تشكل فيما بينها دائرة السياسة. وعلماء السياسة هم نقطة الارتكاز في هذه الدائرة. إن نشاط علماء السياسة ينحصر في اختيار تلك الظواهر السياسية العاجلة والملحة التي تستحق التحليلية والعلمية. ويهدف علماء السياسة من خلال دراسة السياسة إلى التوصل نتائج وأحكام وقوانين ربما كانت مطابقة أو متعارضة مع المسلمات والمعتقدات والقناعات السائدة في المجتمع. لذلك ونتيجة لطبيعة مادة السياسة، فان نشاط علماء السياسة عادة ما يتسم بالحيوية والحساسية معا وخاصة في الدول النامية كالامارات العربية المتحدة.

يبلغ عدد المواطنين الحاصلين على شهادات جامعية في تخصص علم السياسة حوالي ٣٥٠ مواطناً وذلك في عام ١٩٩٤. ويلاحظ أن مايقارب من ٣٠٠ منهم من حملة البكالوريوس في علم السياسة، وقد تخرج الجزء الكبير منهم ٢٣٠ (١٧٠ طالب و٦٠ طالبة) في قسم العلوم السياسية بجامعة الامارات، والذين تخرجوا على ١٣ دفعة خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٤. ضمت الدفعة الأولى من خريجي القسم ٤٦ طالباً وطالبة، وكانت هي أكبر الدفعات، أما عدد الخرجين في الدفعة الأخيرة فكان ١٧ طالبا وطالبة (٤٥). وبرغم أن قسم العلوم السياسة بالجامعة هو المصدر الأول الذي يشرف على تخريج المواطنين الحاصلين على بكالوريوس في علم السياسة إلا أنه ليس المصدر الوحيد. فقد بلغ عدد المواطنين الحاصلين على شهادة بكالوريوس في علم السياسة من الجامعات العربية والأجنبية حوالي ١٠٠ مواطن خلال العشرين سنة الماضية. أما عدد المواطنين الحاصلين على شهادات جامعية عليا (الماجستير والدكتوراه) في علم السياسة فقد بلغ ٥١ مواطناً منهم ١٦ من الحاصلين على الدكتوراة و٣٥ يحملون الماجستير وشهادات جامعية عليا أخرى في دراسات سياسية متخصصة.

لقد حصل أول مواطن من أبناء الامارات على شهادة الدكتوراه في علم السياسة عام ١٩٦٧، وذلك من جامعة باريس، بفرنسا عن أطروحة تناولت «التطور السياسي لدول الخليج». ومع بداية عقد الثمانينات بدأ عدد المواطنين الحاصلين على الدكتوراه في تخصص السياسة يزداد تدريجيا ليصل إلى خمسة مواطنين بحلول عام ١٩٨٩. ثم أخذ العدد يتزايد بشكل مطرد خلال الجزء الأول من عقد التسعينات حيث حصل عشرة من المواطنين على الدكتوراه خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ وذلك بمعدل خمسة عام ١٩٩٠ واثنين عام ١٩٩١ واثنين عام ١٩٩٢ ومواطن واحد عام ١٩٩٣. (٤٦) ويتوقع أن يزداد العدد بنفس المعدل خلال السنوات القادمة مما يعني أن اجمالي عدد المواطنين من حملة الدكتوراه في علم السياسة

سيصل إلى أكثر من ٣٠ مواطنا بحلول عام ٢٠٠٠ . يتوزع العدد الراهن من الحاصلين على شهادة الدكتوراه على تخصصين أساسيين من تخصصات علم السياسة هما : العلاقات الدولية والسياسة المقارنة ، فهناك ١٢ دكتوراً في تخصص النظم المقارنة ، و٣ من تخصص العلاقات الدولية . ويلاحظ الغياب الكلي لعدد المواطنين في التخصصات الفرعية الأخرى وخاصة تخصص الفكر السياسي في المرحلة الراهنة . كذلك يلاحظ أن العدد الأكبر، أي حوالي ٤٤٪ من الحاصلين على الدكتورات في علم السياسة قد تخرجوا في الجامعات البريطانية . أما البقية فان ٤ منهم تخرجوا في الجامعات المصرية و٤ آخرين تخرجوا في الجامعات الأمريكية وحالة واحدة في الجامعات الفرنسية . وتجدر الإشارة إلى أن قائمة الحاصلين على شهادة الدكتوراه تضم مواطنتين هما إجمالي الاناث الحاصلات على الدكتوراه في علم السياسة حالياً . لقد حصلت أول مواطن من الامارات على الدكتوراه في الدراسات السايسية عام ١٩٩٠ من جامعة لانكستر ببريطانيا عن رسالة تناولت «مشاكل الحدود في الإمارات» وتلتها مواطنة أخرى عام ١٩٩١ حصلت على الدكتوراه من جامعة القاهرة عن رسالة بعنوان «مقومات الاستقرار السياسي في الامارات»(٤٧) .

من ناحية أخرى ، يلاحظ أن ٨ من الحاصلين على الدكتوراه ، أي ٥٠٪ ، قرروا الانضمام لاعضاء التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الامارات والتفرغ بالتالي للحياة الأكاديمية وللتدريس والبحث العلمي هؤلاء هم الجيل الأول علماء السياسة المواطنين في الامارات وهم جزء من العدد المتزايد من أعضاء التدريس بجامعة الامارات والذي بلغ عددهم ١٠٧ بحلول عام ١٩٩٤ . لقد تم تعيين أول دكتور مواطن عضوا في هيئة التدريس بقسم العلوم السياسة عام ١٩٨٥ ، أي بعد مرور ٩ سنوات من بدء الدراسة بجامعة الامارات . وقد تم تعيينه بدرجة مدرس بعد حصوله على شهادة الدكتوراه في تخصص السياسة المقارنة من جامعة جورج تاون عن رسالة تناولت «مشكلات ومعوقات التنمية السياسية في الامارات» وقد تمت خلال فترة العشر سنوات الماضية ترقية اثنين من أعضاء هيئة التدريس المواطنين بقسم العلوم السياسية إلى درجة استاذ مساعد (مشارك) ، وذلك بعد استكمالهم لشروط الترقية العلمية بالجامعة والتي تتضمن مرور خمس سنوات على الالتحاق بالقسم العلمي ونشر مالا يقل عن أربعة بحوث في الدوريات المحكمة والمتخصصة ، بالاضافة إلى القيام بالأعباء التدريسية وتقديم خدمات مجتمعية متميزة . أما بقية المواطنين من الحاصلين على الدكتوراه في العلوم السياسية فانهم وخلافا للجيل الأول من علماء السياسة قرروا التفرغ للعمل الرسمي والدبلوماسي في الدوائر والمؤسسات الاتحادية والمحلية المختلفة ويتولى البعض منهم مواقع دبلوماسية واستشارية

وإدارية متقدمة في مجال السلك الدبلوماسي. ويلاحظ أنه برغم تفرغ هذه الفئة للعمل الدبلوماسي إلا أن لبعضهم نشاطات كتابية وبحثية ملحوظة.

أخيرا تجدر الاشارة إلى أن جميع أفراد هذا الرعيل الأول من حملة الدكتوراه في علم السياسة، فيما عدا حالة واحدة، هم حديثو التخرج. فالغالبية العظمى ٩٥٪ قد حصلت على الدكتوراه خلال العشر سنوات الأخيرة. كذلك يتضح أن الغالبية ٧٠٪ قد تخرجوا في الجامعات الغربية (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة). بالإضافة إلى ذلك فإن العدد الأكبر ٩٠ من هذا الجيل الأول تناول في رسالة الدكتوراه القضايا الخليجية والاماراتية المعاصرة، كقضية التطور السياسي لدول الخليج وبريطانيا والخليج العربي ومجلس التعاون الخليجي وعلاقة ايران بدول الخليج ومشكلات التنمية السياسة في الامارات والسياسة الخارجية للامارات وتشكيل النخبة السياسية في الامارات والمشاركة السياسية في الأمارات ومشكلات الحدود في الامارات واستراتيجية بناء المؤسسات في الامارت ومقومات الاستقرار السياسي في الامارات والتوافق والتضاد في السياسات الداخلية في الامارات والتعليم والتنمية السياسية في الامارات. إن الاستثناء الوحيد بهذا الاهتمام البحثي بالقضايا السياسية الخليجية والاماراتية المعاصرة كان رسالتين، إحداهما تناولت التدين الشخصي والسلوك السياسي والأخرى حول الاتجاهات الصهيوينة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية. (٤٨).

ومهما كان الأمر بالنسبة لتنوع الاهتمامات البحثية واختلاف التخصصات والجامعات، فان هذا الصغير من علماء السياسة من أبناء الإمارات هم الخلاصة العملية لنحو ٤٠ سنة من التعليم النظام ولسبع عشرة سنة من التعليم الجامعي في الامارات. إنهم الطاقة العلمية البشرية والنواة الفاعلة والمحركة للبحوث والدراسات السياسية، وعليهم تقع مسؤولية النهوض بعلم السياسة. وتأتي في مقدمة هذه المسؤولية الارتقاء بالنشاط البحثي واجراء البحوث الجماعية والمشتركة والتي تعالج القضايا الاقليمية والعالمية المعاصرة. إن انتاجية هذا الرعيل الأول من علماء السياسة مازالت متدنية بدرجات مثيرة ولا تؤسس لبدايات بحثية إيجابية، خاصة وأن البعض لم ينشر أي بحث في مجال تخصصه برغم مرور سنوات عديدة على حصوله على شهادة الدكتوراه. ومن المسؤوليات الملقاة على علماء السياسة المواطنين هو التأسيس لدورية متخصصة تنشر البحوث السياسية المحكمة. كما أن هناك حاجة لمراكز البحوث والدراسات السياسة من أجل تنسيق عمل الباحثين والعلماء وتحديد أولويات البحث العلمي السياسي وأن النشاط العلمي هو أساسا نشاط مكتوب ومدون في شكل بحوث ودراسات يقوم بها في العادة عدد صغير من الأفراد العلميين. إن النشاط العلمي هو أساساً نشاط منظم ومبرمج ومخطط ويتم

داخل مؤسسات ومراكز متخصصة تضم الباحثين المتفرغين للبحث العلمي. إن البناء المؤسسي هو أكثر ما يفتقر إليه علماء السياسة في الإمارات وهو أيضا أكثر ما يفتقر إليه النشاط العلمي عموماً في الامارات اليوم (٤٩) بالاضافة إلى ذلك فإن المسؤلية المباشرة أمام الرعيل الأول هو النهوض بقسم العلوم السياسية الذي أخذ يعاني من الشيخوخة المبكرة. إن من المهم إعادة الحياة والحيوية لهذا القسم والمحافظة على استقلاليته الأكاديمية في الجامعة وتأكيد دوره في المجتمع ككل.

لكن وبالإضافة إلى كل ذلك تبقى أمام الرعيل الأول أيضا مسؤولية تعميق التواصل مع المجتمع. فالبحث السياسي العلمي لا يمكنه الإزدهار دون أن يبذل علماء السياسة جهداً خاصا ومستمراً للاتصال بالمؤسسات المجتمعية واطلاعها على الانتاج البحثي والتعريف بفائدته والتأكيد على أنه عنصر مهم من عناصر الثروة الوطنية التي تستحق الاحتضان والرعاية (٥٠) لا يمكن للبحث السياسي أن يزدهر دون تحقيق شرط التواصل المستمر مع المجتمع وخاصة وأن المرحلة الراهنة تتسم عموماً بمحدودية عدد علماء السياسة وبضعف ارتباطهم بالقضايا السياسية المحلية الملحة. ولاشك أن قلة العدد النسبي لعلماء السياسة يجعل منهم مجموعة هامشية لا تتمتع بالتقدير ولا تحظى باعتراف صريح بدورهم وجهودهم. من ناحية أخرى فان حالة العزل تتضاعف في ظل وجود البعض من علماء السياسة الذين لا يميلون عموماً إلى التعاون المباشر مع المؤسسات الرسمية أما من منطلقات الحرص على الاستقلالية الأكاديمية والاتزان العلمي أو من منطلق قناعات فكرية وأيديولوجية ناقدة وربما رافضة للواقع السياسة القائم. بيد أن من المهم الإشارة إلى أن ضعف الاتصال لا يقتصر على رغبات علماء السياسة وقناعاتهم، ذلك أن المؤسسات الرسمية هي بدورها لا تظهر رغبة الاستفادة من القدرات والامكانيات الأكاديمية لاعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسة. لقد حدث نتيجة لذلك حالة من «التجاهل المتبادل». فالمؤسسات وبرغم حاجتها للاستشارات والخبرات العلمية والأكاديمية المتخصصة تتجاهل وجود الباحثين المحليين. أما علماء السياسة فبرغم وعيهم للدور الاجتماعي وأهميته بالنسبة لنشاطاتهم البحثية والتدريسية، إلا أنهم في انتظار المبادرة من المؤسسات التي نادراً ما تبادر بالاتصال. ولاشك أن التجاهل المتبادل قد ازداد حدة نتيجة لتدني سقف الحريات في المجتمع. إن هامش الحريات الأكاديمية السائد لا يدعو للاطمئنان والأمان خاصة في ظل تعرض للمضايقات المتكررة نتيجة للتعبير عن آراء وقناعات ذاتية اعتبرت غير مألوفة أو غير منسجمة مع الآراء والتصورات القائمة. لقد دخل البعض بسبب هذه المواقف والآراء في قائمة «المغضوب عليهم» في حين تم احتواء البعض الآخر في

قائمة «المرضى عنهم». لكن وعلى الرغم من وجـود قائمة «للمغضوب عليهم وللمرضى عنهم» بل وعلى الرغم من التجاهل المتبادل القائم حـالياً بين علماء السياسة والمؤسسات في المجتمع، فإن ذلك لم يمنع أعضاء هيئة التدريس المواطنين بقسم العلوم السياسية من البروز على الصعيد الاجتماعي والانضمام لبعض جمعيات النفع العام والمشاركة الحلقات النقاشية والمؤتمرات العلمية والمساهمة في النشاط الثقافي والعمل الاجتماعي التطوعي عموماً.

إن للرعيل الأول من علماء السياسة أهمية خـاصة في سياق التأسيس لتراث بحثي سياسي في الإمارات، بيد أن الحقيقـة هي أن بروز علم السياسة وتطوره في الامـارات قد تم على أيدي علماء سياسة من خارج الامارات. لقد برز وتطـور علم السياسة في الامارات علي أيدي علماء وأساتذة عرب والذين كانوا وحتى وقت قريب يشكلون الجزء الأكبر من عدد علماء السياسة في المجتمع والعدد الأكبر من أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السيـاسية والذي ظل منذ تأسيسه وحتى الآن بـرئاسة غير مـواطنـة وذلك كما هو عليـه الحال بـالنسبة لمعظم الأقسـام العلميـة بجامعـة الإمارات. إن علماء السياسة الوافدين هـم المؤسسون الحقيقيون لعلم السياسة في الإمارات. كما أنهم هم الذين تولوا أمر تأسيس وتنظيم قسم العلوم السياسية وتنظيمه بالجامعة ووضعوا الأسس والمعايير التي تتحكم حالياً وربما مستقبلاً بنشاط القسم على صعيد التدريس والبحث والخدمة المجتمعية.

لقد كـان لعلماء السياسة الـوافدين السبق في وضع الخطط والبرامج الدراسيـة، واشرفوا على تخريج العدد الأكبر من أبنـاء الامارات الحاصلين على الشهادت الجامعية في علم السيـاسة. لم يكن لعلم السياسة أن يبرز ويتطور بدون المسـاهمة الفعلية لعلماء السياسة من خارج الإمارات. ويبدو أن وضع علم السيـاسة وضع قسم العلـوم السياسة سيظل ــ خلال السنوات القـادمة ـ مرتبطا ارتباطا وثيقا بالخبرات والكفاءات الأكاديمية والعلمية الوافدة.

إن وضع علم السياسة في الإمارات، حيث تم بروزه وتطوره بدون علماء سياسة من الإمارات منسجم تماماً مع المعطيـات السكانية المختلـة في الإمارات. كما أنه منسجم مع حـداثة التعليم وخاصة التعليم الجامعي ومع حقيقة أن الأغلبيـة المطلقة من الأفراد العلميين في مجتمع الإمارات هم من الوافدين العرب والأجانب. فنسبة المواطنين من إجمالي الطاقة البشرية العلمية لا تتجاوز ٥,٨٪، كما أن نسبتهم لإجمالي عـدد الحاصلين على شهـادات جـامعيـة هي ١٦٪ في حين أن نسبتهم لإجمالي عدد الحاصلين على شهـادة الدكتوراه أقل من ٥٪ (٥١) بالإضـافة إلى ذلك فإن وضع علم السياسة في الإمارات والدور التأسيس لعلماء السياسة الوافدين ليس فريداً من نوعه. أن علم السياسة في العديـد من دول العالم هو أيضا علم بدون علماء سياسـة محليين. فالسياسة

تـدرس وتدرس في دول كثيرة من قبل علماء سيـاسة أجـانب يستخـدمون مفـاهيم ومرجعيـات ونظريات، وينطلقون من قنـاعات وحتى مصالح متعارضة مع المصالـح والقناعات والمفاهيم والمرجعيـات المحليـة. ولاشك أن أكبر ضرر يمكن أن يترتب على مثل هـذا الـوضع هـو عـدم استقرار واقع علم السياسة نتيجة لعـدم الاستقرار الوظيفي لعلماء السياسة من الخارج. إن علم السياسة في مثل هـذه الأوضاع يصبح شديد التقلب، كما يتأثـر نموه وتطوره الطبيعي، بل ربما يأتي تأسيسـه بناء على ثوابت غير منـاسبة للـوقائع والمعطيـات المحلية. لكن لا يخلـو الأمر من بعض الإيجابيات حيث يتم نقل الخبرات الأكـاديمية والعلميـة المتقدمة من الخارج الأمـر الذي يسـاعـد على تجاوز صعـوبـات المراحل التأسيسيـة التي عـادة مـا تكـون مملـوءة بـالتعثـرات والإحباطـات. بل إن من حسنات هذا الـوضع إنه يشكل مرحلـة تأسيسية مرجعيـة بكل ما لها وعليها ويمكن مقـارنته بما سيأتي لاحقا من حيث مضمـون التدريس والخطط الدراسيـة وموقع القسم العلمي والاتجاهات البحثية ودور علماء السياسة في الحياة العامة.

لقد ظل قسم العلـوم السياسية بجامعـة الإمارات وخلال مرحلة العشر سنـوات التأسيسية الأولى بدون علماء سياسـة من الإمارات. فعند تأسيسه عام ١٩٧٧ كان قسم العلـوم السياسية يضم ٨ أعضاء هيئة تـدريس من ٣ جنسيات عربية مختلفة هي المصرية والأردنيـة والعراقية. ثم ارتفع عـدد أعضاء هيئـة التـدريس بالقسم إلى ١٠ أعضـاء خـلال السنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ متوزعين إلى ٥ جنسيات عربية هي المصرية والعراقي والأردنية والفلسطينية والكويتية. وبرغم أن عدد أعضاء القسم ظل ثـابتا خلال السنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ إلا أن عـدد الجنسيات قد ارتفع إلى ٦ جنسيات هي المصرية والأردنيـة والعراقية والفلسطينية والسودانية. بالاضـافة لأول مواطن من الإمارات. ثم ارتفع عـدد أعضاء القسم إلى ١٣ عضو بحلول عـام ١٩٩٤ منهم ٧ من أبناء الإمـارات، أي أكثـر من نصف عـدد الأعضـاء، في حين تقلص عدد الجنسيـات الـوافـدة إلى جنسيتين فقط هي الجنسية المصرية والعراقية (٥٢).

لكن برغم التقلص التدريجي لعـدد أعضاء هيئة التدريس الوافـدين والانحسار الملحوظ في تنـوع الجنسيات فـإن رئاسة قسم العلـوم السيـاسيـة ظلت منذ تأسيسـه وحتى الآن حكـرا على الأساتذة الوافدين من خارج الإمارات. كان الرئيس الأول للقسم من الجنسية المصرية الأمريكية المزدوجة حاصـلا على شهادة الدكتوراه عـام ١٩٦٧ في تخصص العلاقات الدوليـة من الجامعة الأمريكيـة بالـولايات المتحـدة الأمريكيـة، واستمر في رئاسـة القسم خـلال السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠.

أما الرئيس الثاني والذي تولى رئاسـة القسم خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ فقد كان أيضا

يحمل الجنسية المصرية الأمريكية المزدوجة، وكان قد حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة انديانا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٢ في تخصص الفكر السياسي. وكان الرئيس الثالث للقسم من الجنسية المصرية وقد تخرج هو أيضا في جامعة بيتسبيرغ بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٦ في تخصص العلاقات الدولية، واستمر في الرئاسة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧. أما الرئيس الرابع فلم يستمر سوى سنة واحدة وكان يحمل الجنسية المصرية. بيد أنه كان قد حصل على الدكتوراه في العلوم السياسة في جامعة القاهرة عام ١٩٨١. ثم انتقلت رئاسة القسم خلال السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ لرئيس في الجنسية الأردنية، كان قد تخرج في جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩ في تخصص العلاقات الدولية والتحق بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات عام ١٩٨١ برتبة مدرس. وكان الرئيس السادس للقسم عربياً يحمل الجنسية الكندية، واستمر في رئاسة القسم لمدة سنيتن فقط وكان قد حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٦٩ من جامعة اللينوي بالولايات المتحدة الأمريكية في تخصص العلاقات الدولية. أما الرئيس السابع والراهن فقد تولى رئاسة القسم في سبتمبر ١٩٩١ ويحمل الجنسية المصرية، وكان قد حصل شهادة الدكتوراه عام ١٩٦٥ من جامعة بيتسبيرغ بالولايات المتحدة في تخصص العلاقات الدولية، كما تظهر سيرته الذاتية أنه كان أيضا رئيسا لقسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨، ورئيسا لقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت خلال السنوات ١٩٨٦ — ١٩٩٠ (٥٣).

لقد تناوب على رئاسة قسم العلوم السياسية خلال السبع عشرة سنة الأخيرة ٧ رؤساء، أي بمعدل رئيس واحد كل ٢,٥ سنة. وكان أقصر فترة رئاسية لمدة واحدة في حين استمرت فترة الرئيس الثاني لخمس سنوات متتالية. ويتضح أن خمسة من الرؤساء يحملون الجنسية المصرية، أي بنسبة ٧١٪ كذلك يلاحظ أن ٦ من أصل ٧ من هؤلاء حصلوا على شهادة الدكتوراه من الجامعات الأمريكية. بالاضافة إلى ذلك فان كل رؤساء القسم كانوا من تخصص العلاقات لدولية فيما عدا حالة واحدة والذي كان أقلهم بقاء في رئاسة القسم. لقد أثر هذا التركيز لصالح تخصص العلاقات الدولية في الخطط الدراسية المختلفة بحيث أنه أعطى وزنا كبيرا للمواد الخاصة بالقضايا الدولية والسياسة الخارجية وذلك على حساب المواد في التخصصات والحقول الأخرى في علم السياسة. كذلك أثر هذا التركيز لصالح العلاقات الدولية في الأولويات البحثية لأعضاء هيئة التدريس وخاصة الانتاج البحثي الجماعي الذي أخذ شكل صدرو كتابين. كان الكتاب الأول بعنوان «قضايا ومشكلات دولية معاصرة» وقام بتحريره ٤ من أعضاء هيئة التدريس بالقسم وصدر عام ١٩٨٨(٥٤). كان الكتاب الثاني بعنوان «قضايا اسلامية

معاصرة» وقام بتحريره ٤ من أعضاء هيئة التدريس بالقسم وصدر عام ١٩٨٩ (٥٥). لكن وبالاضافة إلى هذين الكتابين، فان معظم بحوث اعضاء هيئة التدريس بالقسم جاءت حول موضوعات عربية متنوعة، كالنظام السياسي العربي وجامعة العربية والأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية وعلاقة الدول العربية بالقوى الكبرى ومجموعة من الدراسات حول الأزمات السياسية العربية بما في ذلك أزمة الخليج الأخيرة، وجاءت الموضوعات الإسلامية في المرتبة الثانية من حيث الأولوية البحثية، وتناولت قضاياتهم العالم الإسلامي وخاصة قضية الأقليات الاسلامية والسلطة السياسية في الإسلام وحقوق الإنسان في الإسلام والمشكلات المعاصرة للعالم الاسلامي. أما الموضوعات السياسة الخليجية والإماراتية فانها جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية وتركزت أساساً على قضايا الأمن الخليجي ومجلس التعاون الخليجي وتنافس الدول الكبرى في الخليج العربي إضافة إلى قضايا السياسة الخارجية لدول الخليج العربي. أما الموضوعات المنهجية والبحوث الميدانية فقد جاءت في آخر قائمة الاهتمامات البحثية ولم تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الانتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات.

إن تركيز أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية على الموضوعات العربية تحديداً هو محصلة طبيعية لجنسياتهم العربية واهتماماتهم السياسية، والتي تبعدهم بطبيعة الحال عن تناول القضايا السياسية المحلية. لذلك فان علم السياسة في الامارات وفي شكله الراهن ومن حيث العلماء والاهتمامات البحثية هو أقرب إلى الواقع العربي منه إلى الواقع السياسي الإماراتي. لا يمكن بالتالي فهم بروز علم السياسة وتطوره في الامارات بمعزل عن فهم السمات العامة لبروز علم السياسة وتطوره في الوطن العربي.

نحو مدرسة عربية في علم السياسة

إن علم السياسة في الامارات هو شكلا ومضموناً امتداد لعلم السياسة في الوطن العربي الذي برز كمادة بحثية ودراسية مستقلة خلال الجزء الأول من عقد الستينيات. لقد كانت السياسة التي تدرس في الجامعات العربية حتى عقد الستينيات مرتبطة أشد الارتباط بالدراسات القانونية والتاريخية والفلسفية. أما العدد القليل من علماء السياسة في تلك المرحلة الأولى فقد كانوا في حالة منهجي ولم تخرج دراساتهم القليلة من طور المناهج السردية والوصفية والدستورية التي تفتقد إلى التحليل وتخلو، من اتباع أسس البحث العلمي (٥٦). لكن هذا الجمود لم يستمر طويلا، ذلك أنه وفي أواخر عقد الستينات، بدأ عدد علماء السياسة العرب في التزايد

بشكل ملحوظ وخاصة من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه في علم السياسة من الجامعات الأمريكية. لقد تأثر هذا الرعيل من علماء السياسة العرب الجدد بالمدارس الحديثة، وكان متشرباً بالمناهج السلوكية التي كانت تؤكد على عملية علم السياسة وعلى تحديد المجالات الدقيقة. كالسياسة المقارنة والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة العامة بالاضافة إلى التخصص في دراسات المناطق بما في ذلك السياسة المحلية. كذلك ساهمت ظروف الانتعاش الاقتصادي العربي المرتبط بالثروة العربية والتحولات الاجتماعية والسياسية السريعة والمتلاحقة في انتعاش الدراسات السياسية ونمو مجالات علم السياسية في الوطن العربي خلال عقد السبعينيات.

لقد تمثل هذا الانتعاش النسبي الذي ظل مستمر ـ خلال عقد الثمانينيات ـ في زيادة عدد الأقسام وكليات العلوم السياسية وبروز مركز البحوث والدارسات الاستراتيجية كمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز الدراسات الفلسطينية في لبنان، ومركز دراسات الوحدة العربية في لبنان، ومركز دراسات العالم الثالث في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية الأردن ومعهد العلوم السياسية بالجزائر ومركز الدراسات السياسية في سوريا. كما تجسد هذا الانتعاش في الازدياد المطرد في عدد علماء السياسة العرب الذي تبلغ أكثر من ٥٠٠ من الحاصلين على شهادات الدكتوراه في علم السياسة منهم زهاء ٢٠٠ أعضاء في الجمعية العربية للعلوم السياسية (٥٧) ولم يقتصر الانتعاش على عدد علماء السياسة وإنما شمل أيضا بروز جيل جديد من العلماء أكثر تخصصا وأكثر انتاجاً وعطاء وأصالة وربما أكثر رغبة في إجراء لتشخيص العلمي والموضوعي للمشكلات والأزمات السياسية العربية. وجاءت المؤلفات والبحوث السياسية الجديدة بما في ذلك الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة لتؤكد أن الجيل الجديد من علماء السياسة العرب يبذلون جهداً واضحات لمتابعة الواقع السياسي العربي والخروج بعلم السياسة العربي من حالة الاغتراب والتغريب وبالتالي تحقيق الأصالة في الدراسات السياسية العربية.

إن علم السياسة في الوطن العربي يشهد حاليا حيوية متجددة ويعتقد علماء السياسة العرب إنهم أمام فرصة للنهوض بهذا العلم من خلال إنهاء مرحلة الاستهلاك الفكري والبدء بمرحلة تتسم بالانتاج النظري والفكري الذي يهدف في الأساس إلى بلورة منظور عربي واحد مشترك لتدريس العلوم السياسية في الوطن العربي (٥٨). إن شعار المرحلة الراهنة من مراحل بروز علم السياسة وتطوره في الوطن العربي هو تأسيس «المدرسة العربية في علم السياسة».

لقد برز هذا الشعار مع بروز الجمعية العربية للعلوم السياسية في ٨ فبراير ١٩٨٥ (٥٩)

شارك في الاجتماع التأسيسي الأول للجمعية والذي عقد في مدينة لارنكا بقبرص ٨٠ من علماء السياسة العرب. وجاء في النظام الأساسي الذي أقره الاجتماع التأسيسي أن هدف الجمعية هوالارتقاء بالعلوم السياسة في الوطن العربي في مجالات التدريس والبحث العلمي وتطوير العلاقات بين علماء السياسة العرب. كما أكد النظام الأساسي أن من غايات الجمعية تأسيس مدرسة عربية في علم السياسة واحياء التراث الفكري السياسي العربي والاسلامي والتفاعل مع الفكر السياسي الإنساني المعاصر. كذلك حرص النظام الأساسي التأكيد على هدف تعميم دراسة العلوم السياسية وتعميق التفاعل بين أساتذة العلوم السياسية في الوطن العربي على طريق توحيد مناهج وطرق تدريس العلوم السياسية. لقد استطاعت هذه الجمعية ـ وخلال السنوات القليلة الماضية ـ من زيادة عدد الأعضاء وعقد العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية وتعميق قنوات الاتصال والتواصل بين علماء السياسة العرب وخلق الإحساس بالهوية المشتركة بوجود جماعة علمية ذات اهتمامات وأولويات بحثية متقاربة. وبرغم أن الجمعية قد نجحت خلال هذه الفترة القصيرة من جذب العديد من العلماء إلى تبني شعار «المدرسة العربية في علم السياسة» ووضعه على رأس قائمة اهتماماتهم الفكرية، إلاأن أمام هؤلاء مهمة تحويل هذا الشعار إلى واقع عملي ملموس خلال المرحلة القادمة من مراحل بروز علم السياسة وتطوره في الوطن العربي. وتأتي هذه المهمة جزءاً من المهمة الأساسية التي تواجه كل المفكرين العربي لإنجاز المشروع الحضاري العربي الجديد (٦٠) الذي يتوقع أن يعيد الحيوية للأمة العربية ويؤكد موقعها بين الأمم المتقدمة خلال القرن القادم.

الهوامش

١ـ يقول كارل دويتش إننـا جميعا نعرف تأثير السياسة في الحياة لكن معظمنا لا يـدرك مدى أهمية هذا التأثير وعمق اتساعـه. فنحن بكل وضوح نعيش اليـوم في عصر السياسة والتسييس. ذلك أن أمـور حياتية عـديدة كانت في الماضي بعيدة عن تأثير السياسة وبعيدة عـن نطاق اهتمام السياسيين أصبحت اليوم من أهم القضايا السياسية، كذلك فـإن قرارات كثيرة كانت في الماضي قرارات غير عاجلة، أوانها كانـت قرارات تحسم بالعادة والتقاليد، أو أن شخصـا بمفرده يبت في اتخاذها، لكن اليوم أصبح معظم القرارات المجتمعيـة وحتى الفردية قـرارات سيـاسية تمس صلـب الحياة العـامـة» Karl Deutch Politics and Goverment, Houghton Mifflin Co New York 1970. P70.

٢ـ عبد الخالق عبدالله، الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٩ يوليو ١٩٩١.

٣ـ يقول الدكتور بـرندتسون أن «أمركة الدراسات السياسة في أوروبا هي من نـاحية نتيجة طبيعية للسعي الأمريكي الحثيث والواعي في هذا السياق وهي أيضا ومن نا حية أخـرى نتيجة مصاحبة للتحولات السياسية الكبرى في القارة الأوروبية خلال الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الثـانية والتي أدت في العموم إلى هيمنة الولايات المتحدة وأمركـة الحياة السيـاسية الأوروبيـة بأكملها» للمـزيد حـول واقع علم السيـاسة في الـدول الأوروبية وخـاصة بريطانيا، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اسبانيا والدول الاسكنـدنافية، راجع موضوع برندتسون والدراسات الأخرى الخاصة لا بهذه الموضوعات في كتاب، David Easton, et. al, (ed) The Development of Political Science, Routledge, New York, 1991.

٤ـ هذا ما يؤكد عليه عديلي جينادو في سيـاق الحديث عن بروز وتطور علم السياسة في قارة افريقيا. راجع المصدر السابق الصفحات ٢٥٢ ـ ٢٧٤.

٥ـ جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣.

٦ـ للمـزيد حـول الثورة السلـوكية في علم السياسـة راجع كتاب هـاينز يـولاو، فن السلوك السيـاسي، دار الآفاق الجديـدة، بيروت (بـدون تاريخ). وأيضـا أحمد بـدر، الثـورة السلوكيـة في العلـوم السيـاسية، مجلـة العلـوم الاجتماعية، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٧٥.

٧ـ كمال المنوفي، السياسة مفهوم وتطور وعلم، مجلة الفكر العربي، العدد ٢ أكتوبر ١٩٨٣.

٨ـ هشـام غصيب، جدل الـوعي العلمي: اشكالات الانتاج الاجتماعي للمعـرفة، المؤسسـة العربية للـدراسات والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٢، ص ٤٣.

٩ـ أسامة أمين الخولي، تأملات في تجربة التنمية العلمية ـ التكنولوجية العربية، مجلة المستقبل العربي، رقم ١٠٠، يونيو، يونيو ١٩٨٧، ص ٥٩.

١٠- John Trent and Michael Stein, The nteraction of the State and Political. Science in Canada, in David Easton, et. al, op. Cit.

١١- حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، دا الجليل، دمشق ١٩٨١ .

١٢- Erkki Brendtson, the Rise and Fall of American Political Science, International Political Science Review, Vol. 8 No. 1 7891.

١٣- المصدر السابق .

١٤- Adele Jinadu, Political Science in Anglophone Africa: Its Context and Developmental Logic in Historical Perspective. in David Easton, et. al. op. cit.

١٥- عمار بوحوش، تدريس العلوم السياسية بجامعة الجزائر، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، فبراير ١٩٨٩ .

١٦- David Easton, et. al, P. 10.

١٧- James Petras, Criticale Perspectives on Imperialism and Sochal Class in the Third World. Monthly Review, New York, 1978.

١٨- انطوان مسرة، أزمة المرجعية في الفكر السياسي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٥ و٦، أبريل ١٩٩٢ .

١٩- عمار أبوحوش، تدريس العلوم السياسية بجامعة الجزائر، ص ٥ .

٢٠- للمزيد حول التكوين السياسي الحديث للإمارات راجع البحوث والدراسات الواردة في كتاب مركز دراسات الوحدة العربية، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١ .

٢١- شهاب سليمان لطفي، تحليل القيم في محتويات كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاعدادية في الامارات العربية المتحدة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٩٩١ .

٢٢- خليفة شاهين المري، التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة، في كتاب دراسات في مجتمع الامارات، الجزء الأول، جمعية الاجتماعيين، الشارقة ١٩٩٠ .

٢٣- عبدالخالق عبدالله، واقع العطاء العلمي في الامارات، في كتاب دراسات في مجتمع الامارات، الجزء الرابع، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، ١٩٩٢ .

٢٤- يقدر البعض هذه الفجوة بحوالي ٧٠ سنة حضارية، في حين يعتقد البعض أنها أعمق من ذلك بكثير ولا تقل بأي حال من الأحوال عن ٢٠٠ أو ربما ٥٠٠ سنة علمية .

٢٥- المصدر السابق . ص ٦٦ - ٦٧ .

٢٦- عبدالمنعم سعيد، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٠ .

٢٧ـ جامعة الامارات العربية المتحدة، الجامعةفي عشر سنوات، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين ١٩٧٦، ص ١٥.

٢٨ـ المصدر السابق.

٢٩ـ جامعة الامارات، دليل كلية العلوم الاقتصادية والادارية، العين ١٩٩٠.

٣٠ـ جامعة الامارات، مراكز البحوث: البحث العلمي في خدمة المجتمع، العين ١٩٨٨، ص ٣٩.

٣١ـ راجع كلا من الدليل الدراسي العام ١٩٨٠ والخطة الدراسية لكلية العلوم الاقتصادية والادارية ١٩٩٠.

٣٢ـ جامعة الامارات، الجامعة في عشر سنوات.

٣٣ـ كلية العلوم الاقتصادية والادارية، الخطة الدراسية اعتبارا من العام الجامعي ٩٠/ ١٩٩١، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين.

٣٤ـ هذه المواد هي: المدخل إلى علم السياسة، طرق البحث السياسة، الفكر السياسي، مبادىء العلاقات الدولية، حكومة وسياسة الامارات، السياسة الخارجية للامارات، النظرية السياسية، النظم السياسية المقارنة، النظم الدبلوماسية، النظم السياسية العربية. السياسية الخارجية للدول الكبرى، المنظمات الدولية، السياسة الخارجية للدول العربية، نظريات التغيير السياسي والتدريب العملي.

٣٥ـ هذه المواد هي: الفكر السياسي الاسلامي، القانون الدولي، التنمية السياسية، دول الجوار للوطني العربي، منهجية علم السياسة، النظم السياسية في دول الخليج، السياسة الخارجية لدول الخليج، السياسة العامة، حلقة بحث في العلاقات الدولية، حلقة بحث في النظرية السياسة، حلقة بحث في شؤون الخليج.

٣٦ـ عبدالخالق عبدالله، الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٣٧ـ عبدالخالق عبدالله، تدريس مادة التنمية السياسية في جامعة الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٥ و٦، أبريل ١٩٩٢.

٣٨ـ عبد الرضا الطعان، بعض المشكلات الخاصة بتدريس تاريخ الفكر السياسي في الوطن العربي، في كتاب عبدالمنعم سعيد، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي.

٣٩ـ جامعة الامارات، الدليل الدراسي العام ١٩٨١/ ١٩٨٢.

٤٠ـ كلية العلوم الادارية والسياسية. دليل الكلية ١٩٨٢/ ١٩٨٥.

٤١ـ كلية العلوم الادارية والسياسية، دليل الكلية ١٩٨٦/ ١٩٩٠.

٤٢ـ كلية العلوم الادارية والسياسية، الخطة الدراسية اعتباراً من العام الجامعي ٩٠/ ١٩٩١.

٤٣ـ للمزيد حول تعريف علم السياسة راجع Mchael G. Roskin, et. al. Political Science: An Intr duction. Prentice Hall, New York, 1991

٤٤ـ David Ricci, the Tragedy of Political Science, yale University Press, New Heven, 1984.

٤٥ـ إدارة القبول والتسجيل، اعداد الطالبات والطلاب الخريجين من قسم العلوم السياسية. ادارة القبول

والتسجيل، جامعة الامارات، ١٩٩٤ .

٤٦ـ يشكل عـدد المواطنين الحاصلين على درجة البكـالـوريـوس في علم السيـاسة نسبـة ٦ , ١٪ من اجمالي عـدد الجامعيين من أبناء الامارات والذي يبلغ زهاء ٢٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٩٤ .

٤٧ـ أسماء الحاصلين على درجتي الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية، ندوة الثقافة والعلوم، دبي .

٤٨ المصدرر السابق .

٤٩ـ تجدر الاشارة إلى أنه تم بـالفعل تأسيس مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية وذلك في يـونيو ١٩٩٣ . يدير هذا المركز أحد علماء السياسة من أبناء الامارات وعضـو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية، ورغم أن هذا المركز التابع رسميا للقيادة العامة للقوات المسلحة مازال قيد التأسيس إلا أن بروزه يؤكد على وجود توجه رسمي للارتقاء بمجالات البحـث السياسي والاستراتيجي في الامارات . هناك أيضا مركـز الامارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية والذي تأسس عام ١٩٩٢ . يتولى رئاسة هذا المركـز أيضا أحد علماء السياسة من الامارات ومقره الشارقة وقد أقام ندوة واحدة حتى الآن حول أمن الخليج والتسوية العربية الاسرائيلية .

٥٠ـ يقول جون ديكنسون في كتابـه العلم والمشتغلون بالبحث العلمي، أنه لا يمكن للبحث العلمي أن يزدهر في المجتمع بدون تحقيق شرطين . الشرط الأول هو أن يكون المجتمع على درجة معينة من الثقافة العلمية . والشرط الثاني هو أن يبذل العلماء جهداً مستمرا للاتصال بـالجمهور والمجتمع واطلاعهما على نتائج البحوث الأساسية والتطبيقية وتـوضيح أنها مفيدة ومؤثـرة في مجريات الحياة وأنها عنصر أصيل من عنـاصر تكوين الثروة الـوطنية وزيـادة الانتاجيـة في المجتمع . العلم والمشتغلـون بالبحث العلمـي في المجتمع الحديث، سلسلة كتب عـالم المعرفة، الكويت ١٩٨٧ ص ٦٠ .

٥١ـ وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان ١٩٨٥ . وزارة التخطيط، الامارات العربية المتحدة أبو ظبي .

٥٢ـ جمعت هـذه البيانات من واقع الدليل الـدراسي العام ١٩٨١/ ١٩٨٢ ودليل كلية العلوم السيـاسية والادارية ١٩٨٢/ ١٩٨٥ ودليل الكلية لعام ١٩٨٦/ ١٩٩٠ والدليل الـدراسي لقسم العلوم السياسية ١٩٨٦/ ١٩٩٠ ومن بيانات ادارة شؤون الأفراد، للعام الدراسي ١٩٩٣/ ١٩٩٤ .

٥٣ـ المصدر السابق .

٥٤ـ تـوفيق حصو . عبدالمنعم المشـاط، أحمد شكارة وحسن علكيم، قضايـا ومشكلات دولية معاصرة، مـؤسسة العين للنشر والتوزيع، أبو ظبي و١٩٨٨ .

٥٥ـ حسن العلكيم، عبدالمنعم المشاط، أحمد شكارة وام سلمى محمد صالح، قضـايا اسلامية معاصرة، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، العين، ١٩٨٩ .

٥٦ـ عبدالمنعم سعيد، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي،

٥٧ـ الجمعية العربية للعلوم السياسية، سجل الاعضاء ١٩٨٦ .

٥٨ـ من المهم الاشارة إلى أن هناك من يشكك في قدرة علماء السياسة العرب والفكر العربي ككل على «انتاج نظرية

سياسية أو قوالب سياسية بالقدر الدقيق المتعارف، أي إنتاج نظام مفهومي متمتع بقدر كاف من التماسك والتوازن والاستقرار الدلالي والنظري. أن مرحلة التأرجح الفكري للمفكرين والمتخصصين لم يمكنهم من الرسو على حال، الخروج من حالة المفاضلة الكلية التاريخية، بين الوحدة والدين والعقيدة والتصور السياسي، كالجامعة الاسلامية، وبين الوحدة واللغة والأقاليم كالجامعة العربية، راجع كتاب حسن البزاز، المنهجية السياسية للعقل العربي، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤، ص ١١.

٥٩- نشرة الجمعية العربية للعلوم السياسية، النظام الأساسي: الأهداف، الوسائل والنظام الداخلي. العدد الأول، سبتمبر ١٩٨٥، ص ٦.

٦٠- راجع سلسلة الكتب القيمة الصادرة ضمن مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي وخاصة التقرير الختامي في كتاب خير الدين حسيب، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.